ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية –

Mechanisms to activate economic diversification in Algeria in light of the repercussions of the oil crisis - The possibility of benefiting from international experiences -

د. بوطلاعة محمد
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر
mohstrategie@gmail.com

د.بن دبيش نعيمة
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
bichouqnet@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/05/23 تاريخ القبول: 2018/07/29

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر كآلية إستراتيجية للخروج من التبعية لقطاع النفط الذي شكلت إيراداته نسبة 43% من مجموع إيرادات سنة 2017، وصادراته شكلت 96% من مجموع الصادرات، مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للآثار السلبية الغير مرغوبة على الميزانية العامة. كما حاولنا من خلال الدراسة عرض تجارب دولية ناجحة في مجال التنويع الاقتصادي من خلال التركيز على العوامل التي ساعدتها على ذلك، وصولا إلى صياغة بعض استراتيجيات تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني وتقوية مناعته لمواجهة أية صدمة ممكنة. وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر مرتبط بعدة عوامل أهمها اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات كأحد أولويات التنمية الرئيسية مع ضرورة وجود إطار مؤسساتي سليم.

الكلمات المفتاحية: التبعية النفطية، الاقتصاد الجزائري، التنويع الاقتصادي، استراتيجيات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية.

Abstract:
This study aims to demonstrate the importance of economic diversification in Algeria as a strategic mechanism to exit the subordination of the oil sector, where hydrocarbons accounted for 96% of total exports in 2017, and its revenues accounted for 43.16% budget revenues. The study concluded that the success of economic diversification in Algeria is related to several factors, the most important of which is to consider increasing the level and diversification of exports as one of the main development priorities.

Key words: Oil dependence, Algerian economy, economic diversification, economic diversification strategies, international experiences.
JEL Classification: H00, N50, O13, Q43.

* مرسل المقال: بن دبيش نعيمة (bichouqnet@hotmail.com).

المقدمة:

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية يعاني من اختلالات تجلت في تحقيق معدلات نمو متواضعة وهذا نظرا لارتفاع مستويات الإنفاق مقارنة بالإيرادات، كما شهد الاقتصاد الجزائري نمو وارداته وهو ما أثر كثيرا على الميزان التجاري وعلى مداخيل الدولة من العملة الصعبة.

كما أن الجزائر تعتبر واحدة من الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط الذي انخفض بشكل حاد إلى النصف من 100 دولار سنة 2014 إلى 53 سنة 2017، باعتبار أن قطاع النفط هو المصدر الرئيسي للدخل والذي يسيطر على 96% من الصادرات وإيراداته تشكل 43.16 % من إيرادات الميزانية لسنة 2017.

لذا يجب علينا اليوم وأكثر من أي وقت مضى في وضع استراتيجيات بديلة لقطاع النفط، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، كما يجب عمل مراجعة جوهرية تستهدف تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر والذي يمكن قياسه من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر مؤشرا على مدى التغير الهيكلي لاقتصاديات الدول أو من خلال مساهمة الصادرات الغير نفطية إلى إجمالي الصادرات.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد بعض الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر انطلاقا من عرض تجارب بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية والناجحة في مجال التنويع الاقتصادي وأهم العوامل التي ساعدتها على ذلك.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التغيرات المستمرة في أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟ وما هي ميكانيزمات تنويع الاقتصاد الجزائري وتفادي تقلبات أسعار النفط؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل تأثير تغيرات وتقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري والمتمثلة في التجارة الخارجية من صادرات وواردات، والميزانية العامة للدولة من إيرادات ونفقات وذلك خلال الفترة 2004-2017، وكذلك إلى صياغة استراتيجيات تحقيق التنويع الاقتصادي كمتغير مستقل لتأمين وضمان استقرار الاقتصاد الجزائري من التقلبات الحادة والمفاجئة لأسعار النفط العالمية كمتغير تابع، انطلاقا من دراسة تجارب دولية رائدة.

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين:

- تؤثر تقلبات أسعار النفط سلبا على رصيد الميزان التجاري وعلى رصيد الموازنة العامة للدولة.
- تستطيع الجزائر تحقيق تنويع اقتصادي إذا أحسنت استغلال المقومات التي تمتلكها ضمن استراتيجيات محكمة وأخذت الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات كأحد أولويات التنمية الرئيسية.

ولمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بجوانبه، ارتأينا تقسيمه كما يلي:

– أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؛

– التنويع الاقتصادي في الجزائر؛ – استراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري على ضوء تجارب دولية.

1. أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

يمثل قطاع النفط القلب النابض للاقتصاد الجزائري والقطاع الاستراتيجي لها، حيث تولي الحكومات أهمية خاصة له وهذا منذ السنوات الأولى للاستقلال، وهو ما جعل الموارد النفطية في الجزائر تتأثر بتذبذب أسعار برميل النفط. وفيما يلي سنتطرق إلى تأثير تغيرات أسعار البترول على التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري.

1.1. أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية:

لعبت أسعار النفط دوراكبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة (الجزائر، 2008، 2010، 2015)، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، ولذلك سنقوم بتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2004-2017).

الجدول رقم (01): علاقة أسعار النفط برصيد الميزان التجاري للجزائر (2004– 2017)

السنوات	أسعار النفط ($)	صادرات المحروقات (مليار $)	مجموع الصادرات (مليار $)	مجموع الواردات (مليار $)	رصيد الميزان التجاري (مليار $)
2004	38.7	31.55	32.22	17.95	14.27
2005	54.6	45.58	46.33	19.86	26.81
2006	65.7	53.61	54.74	20.68	34.06
2007	74.8	59.61	60.59	26.35	34.24
2008	99.9	77.19	78.59	37.99	40.6
2009	62.2	44.41	45.18	37.40	7.78
2010	80.2	56.12	57.09	38.89	18.20
2011	112.9	71.66	72.88	46.92	25.96
2012	111	70.58	71.73	51.56	20.17
2013	108.9	63.81	64.86	54.98	9.73
2014	100.2	58.36	60.12	59.67	0.45
2015	53	33.08	34.56	52.64	-18.08
***2016**	45	27.91	29.31	49.43	-20.12
***2017**	53.9	31.6	32.9	48.70	-15.80

المصدر: – التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2008، 2010، 2015.

* **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، بنك الجزائر، فيفري 2018.

نستنتج من خلال الجدول أن الصادرات من المحروقات خلال الفترة (2004- 2017) تمثل الحصة الأكبر بمتوسط 97.6%، كما أن الصادرات غير النفطية لم تساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات رغم انتقالها من 670 مليون دولار سنة 2004 إلى 1.4 مليار دولار سنة 2016، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، وقد عرفت سنتي 2015 و2016 وبسبب انخفاض سعر برميل النفط إلى أكثر من النصف (45 دولار)، تراجعا ملحوظا في الحصيلة الإجمالية للصادرات، لتعود إلى الارتفاع من جديد سنة 2017 بسبب ارتفاع سعر البرميل إلى 53.9 دولار.

ويتضح لنا كذلك من خلال الجدول أن هناك علاقة طردية ذات ارتباط قوي بين الواردات وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2004- 2017)، حيث عرفت الواردات خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، منتقلة من17.95 مليار دولار سنة 2004 إلى ما يقارب 60 مليار دولار سنة 2014.

كما يتبين لنا من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري عرف تزايدا مرتفعا ومستمرا من سنة 2004 إلى غاية 2008 حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 14.27 مليار دولار سنة 2004 إلى 40.6 مليار دولار سنة 2008، وهو أكبر رصيد منذ استقلال الجزائر، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، أما خلال السنوات الأخيرة فنلاحظ انخفاض مستمر للرصيد إلى أن سجل عجز ابتداء من سنة 2015 كنتيجة لتوسع في الواردات وانخفاض الإيرادات الجبائية للمحروقات بنسبة 30%.

2.1. أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة:

تلعب موارد المحروقات دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في تغير مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تغير مستمر، نظرا لتذبذب أسعار البترول، وفيما يلي سنتطرق لأثر أسعار البترول على الإيرادات والنفقات وتوازن الميزانية:

الجدول رقم (02): علاقة أسعار النفط برصيد الميزان الميزانية العامة للجزائر (2004– 2017) مليار دج

السنوات	أسعار النفط$	الإيرادات البترولية	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة
2004	38.7	1570.7	2229.7	1891.8	337.9
2005	54.6	2352.7	3082.6	2052.0	1030.6
2006	65.7	2799	3639.8	2453.0	1186.8
2007	74.8	2796.8	3687.8	3108.5	579.3
2008	99.9	4088.6	5111	4175.7	935.3
2009	62.2	2412.7	3676	4246.3	570.3-
2010	80.2	2905	4379.6	4512.8	133.2-
2011	112.9	3979.7	5790.1	5853.6	63.5-

2012	111	4184.3	6339.3	7058.1	712.8-
2013	109.5	3678.1	5957.5	6024.2	66.7-
2014	100.2	3388.4	5738.4	6995.7	1257.3-
2015	53	2373.5	5103.1	7656.3	2553.2-
***2016**	45	1781.1	3606	5851.0	2245-
***2017**	53.9	2046	4740	5535	795-

المصدر:– التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2008، 2010، 2015.

* **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، بنك الجزائر، فيفري 2018.

* إحصائيات سنة 2016 و 2017 تخص شهر سبتمبر.

إن عوائد النفط لا تزال تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة وهذا ما يوضحه الجدول والذي يبين مدى أهمية الجباية البترولية في الفترة 2004-2016 والتي ارتفعت بنسبة كبيرة بسبب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار البترول حيث وصلت في سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 79.99 % من الإيرادات الكلية، لتنخفض بعدها تدريجيا لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 بقيمة 1781.1 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط، وبالمقابل فإن حصيلة الجباية العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد متوسطة خلال نفس الفترة.

ونلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017) في ارتفاع مستمر وذلك بسبب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وارتفاع الإيرادات البترولية.

كما نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة للدولة قد عرف عجزا متفاوتا باستثناء الخمس سنوات الأولى من هذه الفترة وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول وتراجع الإيرادات البترولية وبالتالي الإيرادات العامة وكذلك بسبب استمرار زيادة النفقات مؤديا ذلك إلى حدوث عجز مالي خلال باقي سنوات الفترة.

2. التنويع الاقتصادي في الجزائر:

لا شك أن اعتماد أي اقتصاد على مصدر واحد أو مصادر محدودة أمر خطير للغاية، حيث يترتب على تقلباته الخاضعة للأسواق العالمية تحديات كبيرة من حيث التأثير المباشر على الموازنات العامة للدولة واستقرارها المالي، وعلى نموها الاقتصادي.

1.2. مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع". (المعلا، 2002، صفحة 13)

ومن أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي: (حميداتو و بقاص، 2017، صفحة 12)

– معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة وانخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لدينا البيانات الخاصة بذلك.

– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

– تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

– نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصفة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، غير أن التغيرات قصيرة الأجل قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

– تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

– تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

2.2. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

تم اختيار هذا المؤشر نظرا لأهميته كونه يبين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة وانخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2004-2015):

الجدول رقم (03): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2004-2015)

	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	الأشغال العمومية	الخدمات السوقية	الخدمات غير السوقية
2004	37.7	9.4	6.3	8.2	21.1	9.8
2005	44.3	7.7	5.6	7.4	20.0	8.4
2006	45.6	7.5	5.2	7.9	20.0	8.0
2007	43.9	7.6	5.0	8.8	20.5	8.4
2008	45.4	6.5	4.7	8.6	19.4	9.8
2009	31.0	9.3	5.7	10.9	23.8	12.2
2010	34.7	8.4	5.0	10.4	21.9	13.5

2011	35.9	8.1	4.6	9.1	20.1	16.3
2012	34.2	8.8	4.5	9.2	20.4	16.3
2013	29.8	9.8	4.6	9.8	23.1	15.3
2014	27.0	10.6	5.0	10.8	25.2	16.5
2015	18.9	11.7	5.4	11.5	27.4	17.2

المصدر: التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2008، 2010، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2015) هي: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، الأشغال العمومية، خدمات خارج الإدارة العمومية، وخدمات الإدارة العمومية، وكانت مساهمة القطاعات كالتالي:

– **قطاع المحروقات:** شهدت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تطورا من سنة 2004 إلى 2008 وذلك في ظل ظروف تتميز بارتفاع أسعار البترول حيث ارتفعت من 38.7 دولار إلى 99.9 دولار سنة 2008، أما في سنة 2009 فعرفت هذه النسبة انخفاضا بسبب الركود العالمي الناتج عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وبالتالي انخفاض أسعار البترول، ثم بعد ذلك وبالرغم من ارتفاع سعر البترول في سنة 2011 إلى أعلى قيمة له وهي 112.9 دولار وارتفاع الإيرادات البترولية إلا أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة نسبيا ويعود ذلك للتغيرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصادي الوطني بالدرجة الأولى، فالتطورات الاقتصادية المحلية النابعة من سياسة تنويع مصادر الدخل مكنت القطاعات الاقتصادية غير النفطية من زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

– **قطاع الفلاحة:** لم يتجاوز متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 8.8 % خلال الفترة (2004-2015) وهي نسبة ضعيفة لدولة بحجم الجزائر ولها مؤهلات طبيعية هائلة.

– **قطاع الصناعة:** تسجل الصناعة أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 5.1 % خلال الفترة 2004-2015 ويرجع ذلك إلى ضعف القطاع الوطني الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال إضافة إلى عوامل أخرى تسييرية وتنظيمية.

– **الأشغال العمومية:** حققت مساهمة هذا القطاع في سنة 2015 نموا قياسيا بلغ 11.5 % وقد سمح ذلك في تدعيم إجمالي الناتج المحلي الإجمالي رغم انخفاض الإيرادات البترولية نتيجة تراجع أسعار البترول إلى النصف في سنة 2015 (53 دولار)، وقد ترتبت عن هذه النتيجة ارتفاع نفقات التجهيز للدولة، ويمكن القول أن هذه المساهمة المقبولة لنشاط البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي تعود لحجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها والتي تجاوزت 3 ملايين وحدة خلال فترة الدراسة.

3.2. قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل–هيرشمان:

إن مؤشرات التنويع الاقتصادي تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة إلا أنها غير كافية بسبب غياب العامل الكمي، ولإجراء عملية المقارنة فيما يخص التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2015 سنستعمل مقياس هرفندل هيرشمان (Herfindal –Hirshman) وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: H.H: مؤشر هرفندل–هيرشمان، يأخذ القيمة 0 عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في النمو الاقتصادي)، ويأخذ القيمة 1 عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل–هيرشمان لقياس درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004-2015)، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): قيم مؤشر هرفندل–هيرشمان في الجزائر للفترة (2004–2015)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر H.H	0.107	0.179	0.197	0.179	0.194	0.062
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر H.H	0.091	0.102	0.084	0.053	0.057	0.020

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق وتطبيق المعادلة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر H.H من سنة 2004 إلى سنة 2008، حيث تضاعفت قيمته من 0.10 إلى ما يقارب 0.20، وفي سنة 2009 نلاحظ انخفاضه إلى أقل من النصف، ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتصاد الجزائري أصبح أكثر تنوعا وذلك بسبب انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول في هذه السنة من 99.9 دولار في سنة 2008 إلى 62.2 دولار سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وبالتالي انخفاض الإيرادات البترولية مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، ثم بعد ذلك واصل انخفاضه بالرغم من تحسن أسعار البترول حيث بلغ 0.053 سنة 2014، ويفسر ذلك بتراجع كمية النفط المصدرة للخارج وكذلك ارتفاع ملحوظ من حيث مساهمة القطاعات الأخرى، وهو دليل جيد لإمكانية تنويع الاقتصاد الجزائري وتخلصه من التبعية لقطاع المحروقات.

3. استراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري على ضوء تجارب دولية:

بالرغم من أن التنويع الاقتصادي في الجزائر أي تنويع مصادر الدخل الوطني أصبح هدفا معلنا عنه، وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أنه على الجزائر أن تقطع أشواطا كبيرة حتى تستغني بصفة نهائية عن التبعية للنفط.

وبصفة عامة فإن التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من الدولة وضع استراتيجيات ونهج متوازن في التنمية، ويمكن الاستفادة في هذا المجال ببعض التجارب الدولية الناجحة.

1.3. عرض تجارب بعض الدول مع التنويع الاقتصادي:

استطاعت بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية أن تنجح في تنويع اقتصادياتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، وفيما يلي بعض التجارب الناجحة في هذا المجال:

أ. **تجربة اندونيسيا:** تمكنت اندونيسيا وبالاعتماد على عائدات النفط من تنويع مصادر الدخل الأخرى، وتتمثل أهم الخطوات التي اتبعتها فيما يلي: (لزعر، 2014)

– استطاعت اندونيسيا وبفضل عائدات النفط منذ منتصف السبعينات أن تجمع بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية، فقد لعبت الحكومة دورا مهما في استخدام عائدات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي وتصديره، وكذلك في استخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة وتوزيعها بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية.

– تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES) والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرق.

– تحول اندونيسيا بعد تراجع عائدات النفط في منتصف الثمانينات وبعد توفير قاعدة زراعية قوية، من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، معتمدة في ذلك على سياسة تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.

– اتخذت اندونيسيا عدة إجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير في أسعار النفط.

– تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على السلع المستوردة بأسعار رخيصة، وكذلك تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المتعلق بالتصدير.

ب. **التجربة الماليزية:** تميزت ماليزيا في إطار التنويع الاقتصادي بالتوجه نحو الإنتاج الصناعي، وذلك نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز ولتوفرها على موارد طبيعية متنوعة والتي قامت بتوظيفها على النحو التالي: (Gelb, 2010, pp. 15-16)

– تمتلك ماليزيا موانئ في المياه العميقة، المطاط، القصدير، والمنتجات الغابية، والتي كانت قبل البترول من السلع الأساسية المصدرة.

– تمكنت ماليزيا من خلال تصدير الموارد الطبيعية الغنية بها من تحقيق معدل ادخار مرتفع ومستقر نسبيا مما ساعدها على الاستثمار بشدة في استغلال الأراضي، وبرامج التشجير لتطوير وعصرنة إنتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت أيضا في التكنولوجيا والبنية التحتية بما في ذلك الطاقة، الاتصالات والنقل.

– بدأت ماليزيا في بداية السبعينات على تشجيع التصدير بشكل مكثف على أساس الإنتاج الرخيص وخفض تكاليفها، من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكليف العمالة وإدارة العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين.

– حولت ماليزيا سياستها مع منتصف الثمانينات نحو المنتجات الأكثر تكنولوجية ونحو تحسين مهاراتها، فقد حررت استقطاب اليد العملة المؤهلة، وزادت بشكل ملحوظ في عدد طلاب الجامعات التكنولوجية، بالإضافة إلى إقامتها لعلاقات مع الجامعات الأسترالية والكندية، وإطلاقها لبرامج تنمية المهارات الممولة من طرف فدرالية المنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا.

– اختارت ماليزيا تدريجيا نظام تجارة أكثر انفتاحا، وقد خفضت سعر الصرف الحقيقي للحفاظ على الحوافز.

– استمرار ماليزيا في الاستثمار ودعم على نحو يستهدف مختلف التدابير بما في ذلك إنشاء مناطق حرة، آليات تمويل الصادرات، المساعدة على البحث، تطوير المنتجات وحملات التسويق التي تستهدف خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية.

ت. **تجربة الإمارات العربية المتحدة:** تهتم دولة الإمارات بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة الواعدة والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعول عليها في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل مثل الصناعة، السياحة، التجارة والخدمات وخاصة اللوجستية، الطاقة الجديدة والمتجددة، الاتصالات والقطاع المالي (ماجد، 2016، صفحة 12)، والتي تطورت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 68.9% سنة 2016 مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل، ومن بين العوامل التي ساعدتها على النجاح نذكر ما يلي:

– إقامة المشاريع الإنتاجية والتنموية الزراعية والصناعية والعقارية والخدمية، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

– الاعتماد على التجارة ودعم المناطق الحرة مما أدى إلى زيادة التصدير وإعادة التصدير وبالتالي الإيرادات، فقد أقامت الدولة 26 منطقة حرة، بالإضافة إلى 10 مناطق صناعية متخصصة. (الوزارة، 2012، الصفحات 5-34)

– امتلاك الدولة لعدة مزايا والمتمثلة في نظام سياسي مستقر، بنى تحتية قوية، عوائد مرتفعة من صادرات النفط، موقع جغرافي متميز، علاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم، نظام مصرفي متطور وسرعة تكيف مع المتغيرات بسبب القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة.

– العمل المستمر على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص، فقد شهدت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات قفزة كبيرة في دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي والتي اتسعت في الثمانينات، لتأتي الخصخصة التي دفعت

مسيرة القطاع الخاص ليتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية بعد اكتسابه الخبرة وتعميق علاقاته بالعالم الخارجي. (الوزارة، 2012، الصفحات 24-28)

- إستراتيجية الاستثمار في تأهيل وتدريب القوى العاملة. (الوزارة، 2012، صفحة 29)
- إعداد برنامج المبادلة الاقتصادية والذي نجح في إنشاء العديد من المشروعات التنموية المشتركة الناجحة والتي أهمها تأسيس شركة أبو ظبي الوطنية لصناعة السفن. (دبي، 2007)

2.3. إستراتيجيات الانتقال إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر:

إن مشكلة الاقتصاد الريعي في الجزائر لا تكمن في طبيعة هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه والركون إليه والاستسلام له، وبالتالي عدم استخدام الجدية في بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، وعليه يمكن وضع مجموعة من الأسس التي يمكن للجزائر الارتكاز عليها لبناء إستراتيجية جديدة والتي تهدف إلى التخلص من الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد متنوع خارج النفط، وذلك لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، والمتمثلة فيما يلي:

أ. زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي: يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية وجدت ضالتها في القطاع السياحي فقامت باستغلال مواردها وإمكانياتها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها احتياطات الثروة النفطية. (مرزوك و مكي، 2014) إن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية، جغرافية، ثقافية وتاريخية تؤهلها لمزاولة العديد من الأنشطة السياحية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع النفط إلا أنها ليست مستغلة.فبالرغم من الضآلة النسبية لمساهمة قطاع السياحة في الجزائر في تحقيق التنمية إلا أن هذا القطاع يعتبر من أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري إذا ما استغل جيدا بدءا بالحرص على التطبيق الفعلي لبرنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، وضع إستراتيجية إعلانية محلية ودولية للتعريف بالمنتج السياحي الجزائري، تحسين الخدمات السياحية الجزائرية خصوصا من حيث النظافة، الصيانة، الجودة، والسعر...بالإضافة إلى الاستفادة من كل جديد في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال السياحة.

ب. تنمية القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية: تعتبر الصناعة من الدعائم الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك لما يمكن أن تقوم به من خلق فرص جديدة للعمل وتنويع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي بالإضافة إلى تعزيز الصادرات، لذلك فقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاصا بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التي يمكن من خلال تحقيق هذه الأهداف:

- العمل على وضع إستراتجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري، وتضع المؤسسة في مستواها الحقيقي عن طريق تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية، عصرنة المؤسسات، وترقية

الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتي تمكن من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. (بوسبعين و عروب، 24/23 أفريل 2012، الصفحات 151-152)

- إعادة تأهيل القطاع الصناعي القائم وتنشيطه، وهذا لا يعني هيمنة القطاع العام والتسيير المركزي للاقتصاد.

- دعم صناعة البتروكيماويات التي تعمل من جهة على التقليل من تصدير البترول الخام والغاز وتزيد من القيمة المضافة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير، ومن جهة ثانية تلبي الاحتياجات المحلية المتزايدة من المشتقات والمخصبات تطلبها قطاعات الصناعة والزراعة. (مقليد، 2008/2007، الصفحات 177-178)

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع أنشطتها باعتبارها اللبنة الأساسية للصناعات الجديدة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لها، تحديث الإدارة المركزية والمحلية، الإدارة الضريبية... (داود، 8/7 أكتوبر 2015، الصفحات 13-14)

ت. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة: اندفعت الجزائر نتيجة لعوامل أساسية داخلية منها وخارجية إلى بذل العديد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر كونها أصبحت تدرك بأنه الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى دوره الفعال والأساسي في خلق القيمة وتنويع القاعدة الاقتصادية للتقليص من حدة التقلبات، غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية باستثناء قطاع المحروقات يبقى محدودا للغاية وذلك بالرغم من الفرص والمؤهلات التي تمتع بها القطاعات الأخرى مما يطرح إشكالية عدم التوزيع العادل للاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتمركزها في قطاع الطاقة، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر جد ضئيلة فهي لا تتعدى 1 % من مجموع المشاريع الإجمالية المنجزة خلال الفترة 2002-2016، ورغم ذلك فهي تساهم ب 17 % من رأس المال الإجمالي، وتوفر 10 % من مناصب الشغل (الاستثمار، 2018)، وهذا يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي. ومن بين آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نجد ما يلي:

- مكافحة الفساد بكل أنواعه وذلك لأنه يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار. (عربية، 2005، صفحة 5)

- سيادة القانون والتي تعتبر كعامل مهم لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر بذاته على توطين الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، فيجب على الدولة أن تعمل على تحقيق هذا الاستقرار واقعيا، نظرا لأهميته في نشر الطمأنينة لدى الشركات الأجنبية. (مبروك، 2007، صفحة 92)

- الاستقرار السياسي والذي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة، وحماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم.

- سهولة أداء الأعمال والقضاء على العراقيل البيروقراطية.

- عصرنة النظام المصرفي الجزائري والرقابة عليه. (حروش، ديسمبر 2013)

وتجدر الإشارة إلى أن توفير الآليات المذكورة سابقا لا يمكن أن يتحقق من دون تجسيد الحكم الراشد نظرا لما يرتكز عليه من مبادئ تعكس الديمقراطية، العدالة والمساواة، وسيادة القانون والحد من الفساد، وكلها مبادئ تعمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ث. إنشاء صندوق ثروة سيادية جديد: يعتبر دعم برامج تنويع اقتصاد الدولة المالكة لصندوق الثروة السيادية من أجل تقليل الاعتماد على النفط من بين أهداف إنشاء هذه الصناديق. (مبروك ش.، 2009) فلتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد على إنتاج وتصدير النفط، اتبعت هذه الدول مسارين متلازمين في بعضهما ومستقلين في البعض الآخر، يتمثل الأول في استخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، أما الثاني فيتمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية الآنية وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي لتشكل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل. (رحمان و خوني، جوان 2017) وقد قامت الجزائر بإنشاء صندوق ثروة سيادية سنة 2000 سمي "بصندوق ضبط الإيرادات" وذلك نتيجة تحقيقها لفوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط، حيث قدر رصيد فائض الميزانية ب 400 مليار دينار، وكان الهدف منه تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في السنوات التي تعرف انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض المديونية العمومية. (بوفليح، 2010، صفحة 85) وقد بلغت قيمة الصندوق حسب تقرير البنك المركزي حدها الأدنى (740 مليار دينار) في نهاية 2016 نتيجة تمويله ل 58 % من عجز الميزانية لسنة 2016. (البنك، فيفري 2018)

فبالإضافة إلى صندوق استقرار الموازنة العامة الجزائري يمكن للدولة إنشاء صندوق آخر يكون هدفه تحقيق التنويع الاقتصادي، ويمكن في هذا المجال الاستفادة من تجربة أبو ظبي من خلال صندوقها السيادي "صندوق مبادلة للتنمية" والذي أسند له مهمة تنويع اقتصاد الإمارة من خلال الاستثمار في جميع القطاعات التي من الممكن أن تعود بالفائدة على أبو ظبي ودول الإمارات ككل من بينها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، صناعة الطيران والخدمات الدفاعية، مبادلة للعقارات والبنية التحتية، استثمارات مالية وقطاع الطاقة. (صندوق مبادلة)

3.3. عوامل نجاح عملية التنويع الاقتصادي في دول وفشلها في دول أخرى:

لا شك في أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضة لمخاطر عدة، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية، فالعديد من الدول المتقدمة والنامية أقدمت على تنويع اقتصادياتها وتنويع هياكلها الإنتاجية وصادراتها، البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر، فما هي عوامل نجاح تنفيذ سياسات سليمة على نحو مستدام بما في ذلك استراتيجيات التنويع؟

– يعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد – المعلن عنها كهدف استراتيجي في البلدان النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي– إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه البلدان.

– تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة إختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات (Les institutions) والتي تضاف إلى الاخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية . (بن حسين، 2008، الصفحات 22-23)

– لا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات في إطار التنويع الاقتصادي على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات فزيادة حجم المنتجات (عن طريق الاستثمار) غير البترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل كالخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية لتحسين مستوى الإنتاجية. (بن حسين، 2008، صفحة 26)

– يبدو من الواضح أن الدول التي تملك إطار مؤسسي جيد يكون لديها نطاق واسع في استخدام النفط من تلك التي لديها حكم راشد ضعيف، إلا أن بالرغم من ذلك فقد أظهرت دول مثل الشيلي واندونيسيا (لاسيما خلال العقد الأول من حكومة سوهارتو) وماليزيا، أنه حتى الدول الغنية بالموارد المعدنية ولكنها تعاني من فترات عدم الاستقرار وسوء السياسات تكون لديها الفرصة لتنفيذ ممارسات الإدارة الجيدة التي تسمح بتحقيق التنويع الاقتصادي. (Gelb، 2010، صفحة 26)

الخاتمة:

لا شك في أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضة لمخاطر عدة، فاستمرار اعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى حدوث عجز، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

فقد تمكنت بعض الدول التي لديها قاعدة موارد قوية من تنويع اقتصادها وصادراتها، لكن العديد منها فشل. وقد بينت الدراسة أن التنويع الاقتصادي مربح على المدى الطويل، ولكن أهميته تختلف من بلد إلى آخر، كما أن هناك العديد من العوامل التي تحد من فرصة الدولة في تحقيق تنويع في اقتصادها. وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

– يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز ويفتقر إلى التنوع، حيث أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فقد شكل 18.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015، و96% من مجموع الصادرات لسنة 2017، و43.16% من إيرادات ميزانية الدولة لنفس السنة، هذا ما يجعل الاقتصادي الجزائري عرضة للتقلبات السلبية في أسعار هذا المورد الطبيعي، وذلك يمنع من تحقيق نمو على المدى الطويل.

– تنبع أهمية تنويع القاعدية الاقتصادية من كونها شرطا ضروريا لبناء قطاع عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، كما تظهر أهمية التنويع الاقتصادي في التصدي لمخاطر تقلبات أسعار الموارد الطبيعية بالنسبة للدول الريعية.

– أظهرت الجزائر نيتها في تحقيق تنويع اقتصادي لما له من أهمية في ظل الظروف الراهنة، وهذا ما يظهر من خلال تطور مؤشر هرفندل–هيرشمان والقيام بإصلاحات في القطاعات الأخرى منذ بداية التسعينات، لكن بالرغم من ذلك لم تتوصل هذه الإصلاحات إلى النتائج المرجوة.

– استطاعت بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية أن تنجح في تنويع اقتصادياتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، من بينها اندونيسيا، ماليزيا، والإمارات العربية المتحدة.

– تتمثل أهم الأسس التي يمكن للجزائر الارتكاز عليها لبناء إستراتيجية جديدة والتي تهدف إلى التخلص من الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد متنوع خارج النفط، وذلك لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، في: زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي، تنمية القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، جذب المزيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إنشاء صندوق ثروة سيادية جديد، جذب المزيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– يعتمد نجاح التنويع الاقتصادي بصفة عامة على وضع نهج متوازن في التنمية ويتطلب مزيجا دقيقا ومتجانسا ومتكاملا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.

التوصيات: وانطلاقا من النتائج السابقة وبهدف تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، يجب على الحكومة الجزائرية أن تقوم ببذل المزيد من الجهود من أجل تقوية مناعتها لمواجهة أية صدمة محتملة كتراجع عائدات النفط، ومن تم تنويع مصادر الدخل وتحقيق قاعدة اقتصادية متنوعة، وذلك من خلال ما يلي:

– اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية.

– إصدار تقارير سنوية مفصلة عن التطورات الاقتصادية في الجزائر (المتعلقة بخمس سنوات ماضية مثلا) يشارك فيها خبراء اقتصاديين على غرار التقارير السنوية للبنك المركزي، وهذا يمكن من تحليل وتقييم الأوضاع الاقتصادية والسياسات المنتهجة من طرف الدولة وذلك سيكون بدون شك القاعدة الأساسية لاتخاذ القرارات ووضع الحلول المناسبة لنواحي الخلل في الاقتصاد، وبناء آفاق المستقبل الاقتصادي من جهة أخرى.

– على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في الكثير من الممارسات والأساليب التي كانت متبعة سابقا والتي أصبحت لا تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الدولية، فلاشك في أن الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مؤخرا والناتجة عن انخفاض أسعار النفط تتيح الفرصة لذلك وتجعل الاتجاه نحو التغيير وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة أمرا حتميا ومطلبا ضروريا وشكل الطريق المستقبلي لاقتصاد الدولة خلال السنوات القادمة.

– التوسع في اعتماد أسلوب التخطيط في اتخاذ القرارات وسلامة عمليات تطوير الهيكل الاقتصادي للدولة والذي يمكن من بلوغ الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية محددة.

– زيادة عمليات التنسيق ليس على مستوى الفعاليات الاقتصادية فقط وإنما على مستوى هذا الفعاليات بين الولايات، لضمان الاستخدام العقلاني لموارد الدولة وبصورة أكفأ.

– تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال الصناعة خارج النفط، من خلال تخفيض شروط الاعتماد (الدخول)، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية.

– إعطاء دور أكثر للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع لما له من أهمية.

– توفير إطار مؤسساتي جيد وذلك من خلال حوكمة المؤسسات المسئولة عن تنفيذ سياسة التنويع وإخضاعها لضوابط الشفافية.

– ضرورة مراعاة في إنشاء صندوق الثروة السيادي الجزائري الجديد عمل الهيئات المكلفة بتسيير ومراقبة الصندوق ودرجة الإفصاح والشفافية.

قائمة المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

– أحمد ماجد (أوت 2016)، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية**، مبادرات الربع الثالث، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

– بوفليح نبيل (2010)، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 4.

– حروش رفيقة (ديسمبر 2013)، **نحو إستراتيجية جديدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، العدد 22.

– داود خيرة (2015)، **نحو إستراتيجية جديدة للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، 8/7 أكتوبر 2015.

– رحمان أمال، رابح خوني (جوان 2017)، **إدارة الفوائض النفطية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال صناديق الثروة السيادية –حالة الجزائر–**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد 7، ج 2.

– زياد عربية (2005)، **الفساد**، مجلّة دراسات إستراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق.

– حسين. سمر عادل (2014)، **الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته**، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع.

– مبروك. شريف شعبان (2009)، **صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 146.

– مرزوك. عاطف لافي، عباس مكي حمزة (2014)، **التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة العراق، السنة 10، المجلد 8، العدد 31.

- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت (2012)، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الايتراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر: حقائق وآفاق**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، 24/23 أفريل 2012، جامعة مستغانم.

- مقليد. عيسى (2008/2007)، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر –باتنة.

- المعلا. مجيد بن أحمد (2002)، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995– 2000)**، منشورات وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

- لزعر. محمد أمين (2014)، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

- حميداتو. محمد نصر، بقاص الصافية (أفريل 2017)، **التنويع الاقتصادي في الجزائر**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد 2.

- بن حسين. ناجي (2008)، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة، العدد 5.

- مبروك. نزيه عبد المقصود (2007)، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

- خير الدين. وحيد (2013/2012)، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

- Gelb.A (2010), **Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles**, Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau de FMI Ressources naturelles, fiance et développement, Alger, 4-5 Novembre.

- Allegret.G.P (2008), **Monnaie, finance et mondialisation**, Beedition Librairie,3éme édition, Vuibert Paris.

ج. التقارير ومواقع الانترنت:

- **التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2008، 2010، 2015.

- **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، بنك الجزائر، فيفري 2018.

- قطاع شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار (2012)، **تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005–2010)**، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد.

- **دولة الإمارات تجربة وحدودية ناجحة برؤية حكامها ..الدول أثبتت قدرتها على النمو والتقدم والازدهار**، دبي، 2007، اطلع عليه يوم: 2018/4/5، على الرابط: http://www.alriyadh.com/298395 .

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 ، اطلع عليه يوم: 2018/03/25.

- صندوق مبادلة، على الرابط: https://www.mubadala.com/ar/who-we-are/corporate-structure ، اطلع عليه يوم: 2018/04/06.